

لأنها خرجت من قولها (أ) وكذا ما تعبيره في الإيضاح فلعلم الاحتمال ان
شركم وخرجها باعتبار اننا نزل على اثبات لادب من الشبه به للشبه وما صله
ان الاستعارة التحيلية لا تدخل في كلامه ما في الايضاح فلو لم يخرج التحيلية
او الاستعارة واما في الخيول فلو لم يكن ذلك في الايضاح في اطلاق الاستعارة
او الاستعارة عن ذكرها بكونها هي الكنية لان التحيلية عنده لا توجد
دون الكنية وادب الطبيعي علم ان كلامه ان الثلاثة ليست تشبيها وهي تشبيها
والتي قاله لا بد لان المراد التشبيها الاصطلاحي وليس التحقيقي والتحقيقي
تشبيها عنده كسابقه واما الكنية فهي وان كانت تشبيها فكلامه لا يقتضي انها
غير تشبيها بل انها تشبيها لم يرد لان الكلام فيه وقد حصل محجور ما ذكره رسم
يصل ان تعريف التشبيها المراد هنا وادب على هذا الحد قوله تام زيد وعمر
واستوك من زيد وعمر وكذلك ترافا وضا جارا اجتماعا والاولى ان جميع احوال
المفاعلة فكل ذلك ادب على الشاركة وكذلك زيد افضل من عمرو وكذلك تشابه
زيد وعمر فان تشابه لا تشبيها وادب الحجاز فانك اذا قلت مرثى اسرافه
دلت على مسامحة له لاسد الميوس في الضحك عز الاخر بين قولك مرثى تشبيها
مثل الاسد وراثة اسد في الدلالة على المسامحة على ما سطره ان شاء الله وهذا
لا يرد فان المصنف قد قال ما لم يكن خارج الاستعارة والاستعارة مجاز قد
صرح بالخارج **ص** فدخل في قوله زيد بياسد وقوله نعم هم بكم في **ش**
اي دخل في الجوز قولنا زيد كالاسنانه تشبيها بلخلاف ودخل في قوله
كالاسد محجوز زيد بالدلالة قرينة عليه ودخل في ما سطره على الحجاز على ما ذكره
ان شاء الله وهو ما حدث في اداة التشبيها فكان التشبه به جزا في حكم
المتر كقولنا زيد بياسد وقوله نعم هم بكم في وقوله عز ان يحط ان يحاط بالحاج
اسد عا في الجوز بعامه **ف** فتشتر من صغر الصغار
ولنا في ذلك نزاع سئل ان شاء الله تعالى واطلق المصنف المشارة وترا
بعضهم ان يكون الاستعارة في صفة طاهرة فمثل في بعض صفات اشياء
نظر ان لا مانع في التشبيها في ضمنه لكن اذا كانت خفية يشترط في التشبيها بما

مطلوب
في قوله الاسد بياسد
ان يكون وضعه ظاهر

وجه التشبيها كقولك مرثى رجلا كالاسد في الجوز وانما يخرج لخصا في العلة
ت تشبيهه اذا كان طرف التشبيها من كونه التشبه به جريشا او في حكم
شركم كان وان وانا في شعره على ذلك لان ذلك تشبيها الاستعارة
اخلفنا بين وانا اذ كر ما يقتضي في الصواب في الجوز بجماد الناس في ذلك
اما الذي يقتضي وبالله التوفيق فنون ذلك على قسمين اارة قصده التشبيها
تكون اداة التشبيها متقدمة وارة قصده الاستعارة فلا يكون متقدمة
وكون الاسد مستعملا في حقيقة ويكون ذكر زيد والاخبار عنه لا يصلح له
حقيقة قرينة صارت الى الاستعارة والتعليق فان كانت قرينة على حدة اداة
صرا اليه وان لم يتم فتعريفها واستعارة والاستعارة او في قوله اليها
والاصريين يخلون فيها اذا دار المراد بين الجوز والاصارها اذ في ذلك
في مطلق الجوز وفي علم اصول الفقه اما الاستعارة التي هي اشارة الى الجوز
فانها متقدمة على الاشارة ولا سيما في علم البيان الذي الاستعارة فيه هي الاصل
وهم يحسون بيان الاستعارة جزئيا والاصار وهذا الذي ذكرته في شرح الاستعارة
لاختيار في ذلك لاسل لان جاز سابقا على جاز ان قوله جاز في اسد زيد الاستعارة
يجوز ان تقول زيد بياسد وهذا في شرحي وما نظير الامة بينها تشبيها
عن ان شاء الله تعالى هذا الذي ظهر في واما الذي قاله في قوله من
ما فيه قال الزحري في قوله نعم هم بكم في فان قلت هل يسمى ما في الامة استعارة
تختلف فيه والخلفون على تشبيها بل في الاستعارة قلت ان ارادتم تشبيها
تشبيها وان كان استعارة ويكون صفة الامة مجازا والكفر تشبيها تشبيها
التشبيها وذكرا من التشبيها مرادها مع الشبهة قرينة وان اراد اداة التشبيها
فيه محذوفة ومع حقيقة فلا نسلم واما الذي على ذلك قاله ان المسامحة لزيد
المسما قوله قلت نعم بكونه من كونه من كونه في الشعر فان تقدير الامة الماشية
صم فان انما فطرح الاستعارة حيث يطرح ذكر الاستعارة في الجوز على علم
صالحا لان ياربه المتعلق عنه والمتعلق له لولا لاه الحان ونحوي الكلام من قوله
العلة في الشعر فيناسون التشبيها ويصرون عن صفا قلت هذا هو الذي علم